

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 373 ( يكون أبلغ من بعض ) أي أكثر بلاغة وإيضاحاً لحجته ، واللّـه أعلم . .  
قال : ولا ينقض من حكم غيره إذا رفع إليه إلا ما خالف كتاباً أو سنة ، أو إجماعاً . .  
ش : لأن الواجب أن لا يعدل عن هذه الثلاثة مع وجودها ، بدليل حديث معاذ رضي اللّـه عنه  
المتقدم . .

3802 وعن شريح أنه كتب إلى عمر رضي اللّـه عنه يسأله ، فكتب إليه : أن اقض بما في  
كتاب اللّـه ، فإن لم يكن في كتاب اللّـه فبسنة رسول اللّـه ، فإن لم يكن في كتاب  
اللّـه ولا في سنة رسول اللّـه فاقض بما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن فيما قضى به  
الصالحون فإن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك ، رواه النسائي ،  
وإذاً من خالف حكمه واحداً من الثلاثة فقد عدل عنها ، فيرد قوله ، بدليل قول النبي ( من  
عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) ويرجح هذا أيضاً قوله تعالى : [ ب 2 ] 19 ( فإن  
تنازعتكم في شيء فردوه إلى اللّـه ورسوله { } ) [ ب 1 ] الآية . .

3803 وعن عمر رضي اللّـه عنه قال : ردوا الجهالات إلى السنة ، وقول 16 ( الخرقى ) :  
خالف كتاباً أو سنة . مقيد بنصيتهما ، بخلاف ما إذا كانت المخالفة لظاهرهما ، فإنه لا  
ينقض إذ الطواهر تختلف آراء المجتهدين فيها ، والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد . .  
3804 ولأن أبا بكر رضي اللّـه عنه سوى بين الناس في العطاء ، وأعطى العبيد ، وخالفه  
عمر رضي اللّـه عنه ففاضل بين الناس ، وخالفهما علي فسوى بين الناس ، وحرّم العبيد .  
ولم ينقض واحد ما فعله من قبله ، وهذا إجماع أو كالإجماع من الصحابة على أن الاجتهاد لا  
ينقض بالاجتهاد . .

والحكم في حكم نفسه كذلك ، فإذا تبين له خطأ نفسه فإن كان لمخالفة نص كتاب أو سنة  
إجماع نقض حكمه ، وإلا لم ينقضه . .

وعموم كلام الخرقى وغيره يقتضي النقض لمخالفة نص السنة وإن كانت آحاداً ، ونص عليه  
الإمام ، وظاهر كلامه وكلام غيره أن حكم الحاكم وحكم غيره لا ينقض لمخالفة ما عدا هذه  
الثلاثة ، هو كذلك ، واختار ابن حمدان النقض لمخالفة قياس جلي قطع فيه بنفي الفارق . .  
وقول الخرقى : لا ينقض من حكم غيره إلى آخره ، يشمل ما إذا كان الغير متولياً أو  
معزولاً ، يصلح للقضاء أو لا يصلح ، وكذلك أطلق أبو بكر وابن عقيل ، والشيرازي وابن  
البنّا ، ومنهم من صرح بالقبليّة ، وقال أبو الخطاب في الهداية : إذا كان